قصص نجاح تكشف أثر محفظة الأميرة سبيكة في نمو مشروعات المرأة البحرينية

12 مرة لإعادة تدوير المحفظة.. و10686 امرأة استفدن من التمويل

أسهمت محفظة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم النشاط التجاري للمرأة منذ انطلاقها عام 2010 بقيمة مليون دينار بحريني بالتعاون بين المجلس الأعلى للمرأة وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر وصندوق العمل «تمكين» في توفير التمويل اللازم لبدء مشروعات المرأة البحرينية وتطويرها.





وقد أُعيد تدوير المحفظة أكثر من 12 مرة لضمان استمرارية الاستفادة من مواردها وإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من المستفيدات. ووصل عدد المستفيدات منها منذ إطلاقها حتى سبتمبر 2026 إلى 10686 مستفيدة، وفقًا للتقارير الدورية الواردة من شركة الإبداع التي تتولى إدارتها.

وتوفر المحفظة قروضًا للسيدات البحرينيات الراغبات في تأسيس مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر، أو اللاتي لديهن مشروعات قائمة، بقيم تتراوح بين 200 و7000 دينار بحريني، وفترة سداد تصل إلى ثلاث سنوات.

وتكشف تجارب أربع رائدات أعمال بحرينيات استفدن من المحفظة عن نماذج لمشروعات استطاعت الانتقال من مرحلة التأسيس إلى التطوير والتوسع، مستفيدة من التمويل في شراء المعدات، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتطوير المنتجات، والوصول إلى قاعدة أكبر من العملاء.

ومن بين هذه النماذج مشروع «حصة بيكري» لرائدة الأعمال حصة الدوسري، الذي بدأ في عام 2022 بعد تجربة عملية وتدريبية في مجال الطبخ وصناعة المخبوزات لدى مركز «نتاج خير البحرين» التابع للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية. وانطلقت الدوسري من اهتمامها بالمخبوزات لتأسيس مشروع يقدم منتجات تجمع بين الطابع البحريني والنكهات الفرنسية، قبل أن تتحول التجربة إلى نشاط تجاري قائم.

واستفادت حصة الدوسري من المحفظة في يوليو 2024 لشراء معدات للمطبخ، ما ساعد المشروع على زيادة قدرته الإنتاجية والاستجابة للإقبال على المنتجات. ولم يتوقف تطور المشروع عند إنتاج المخبوزات والحلويات، إذ توسعت رائدة الأعمال في نشاطها لتقدم ورشاً تدريبية في مجال المخبوزات، بما يعكس انتقال المشروع من بيع المنتجات إلى تنويع أنشطته وتوسيع نطاق خدماته.

ويقدم «ليال سبايس» لرائدة الأعمال ليلى محمد نموذجاً آخر على تطور المشروع عبر مراحل متعددة من التمويل؛ فقد بدأ المشروع في عام 2019 انطلاقاً من شغف صاحبته بابتكار خلطات مميزة للقهوة، قبل أن تتوسع الفكرة إلى إنتاج خلطات متنوعة من البهارات.

واستفادت رائدة الأعمال ليلى من عدة تمويلات ضمن المحفظة خلال أعوام 2021 و2022 و2024، ووجهتها إلى شراء المعدات اللازمة للتحميص والخلط. وأسهم ذلك في تطوير العمليات الإنتاجية وزيادة المبيعات وخفض كلفة الإنتاج، بما يعكس دور التمويل في تلبية احتياجات المشروع مع تطور نشاطه.

وتقدم رائدة الأعمال فاطمة القاروني قصة مختلفة من حيث طبيعة المنتج ومسار تطور المشروع. فقد بدأت مشروعها «Broken Breads Bakery» في عام 2020 بفكرة تقوم على تقديم مخبوزات خالية من الغلوتين والسكر المكرر، ومصنوعة باستخدام خميرة طبيعية، وهو ما منح المشروع هوية قائمة على خيارات غذائية مختلفة تلبي احتياجات فئات متنوعة من المستهلكين.

وشكلت المحفظة جزءاً من مسار انتقال المشروع من نشاط منزلي إلى مشروع تجاري مسجل، إذ استفادت القاروني من التمويل في نوفمبر 2024 وأغسطس 2025 بهدف التوسع وتطوير القدرة الإنتاجية وشراء المعدات اللازمة. ويعكس هذا المسار قدرة المشروع على الانتقال من مرحلة الإنتاج المنزلي إلى افتتاح محل فعلي، مع تطوير البنية الإنتاجية للمشروع.

كما برزت تجربة رائدة الأعمال ولاء حسن يعقوب صاحبة مشروع «Walaa Touch»، الذي تأسس عام 2020 انطلاقاً من موهبتها في تصميم الأزياء. واستفادت رائدة الأعمال من المحفظة عبر ثلاث دفعات تمويلية في يوليو 2023 ومايو 2024 ويونيو 2025، ووجهت التمويل إلى تطوير المشروع وتوسيع خيارات الأقمشة ورفع جودة الأزياء التي يقدمها.

ومع استمرار تطوير النشاط، تمكن المشروع من تكوين قاعدة من العملاء داخل مملكة البحرين وخارجها، وهو ما يعكس قابلية المشروع للتوسع والوصول إلى أسواق تتجاوز نطاقه المحلي.

ولا تقتصر الاستفادة من المحفظة على هذه النماذج الأربعة، بل تشمل مشروعات في مجالات متعددة، شملت التجميل والاعمال اليدوية ومستلزمات الأمومة والطفولة والأغذية والتجزئة والتدريب ومنتجات التجميل. من بينها «ليليان للتجميل» لرملة زليخ، و«خربشات جميلة» لجميلة محمد، و«بيبيك دير» لزينب جعفر حسن، و«عافية» لمنيرة جمعة، و«فلتة شوب» لمريم منصور يوسف، إلى جانب مشروع تدريب السياقة لرائدة الأعمال دانة الكعبي، ومشروع «لونا» لسارة الأنصاري، و«مالح وشيرة» لسبيكة بومجيد.

وتظهر بيانات هذه المشاريع أهمية الاستفادة المتكررة من التمويل عندما ترتبط بخطط تطوير واضحة. فقد حصلت بعض رائدات الأعمال على أكثر من تمويل عبر سنوات مختلفة، بالتزامن مع زيادة الإنتاج أو توسيع النشاط أو شراء المعدات والبضائع أو تطوير المرافق. ومن بين ذلك مشروع «عافية» الذي استفادت صاحبته من أربع دفعات تمويلية بين عامي 2019 و2025، ومشروع «مالح وشيرة» الذي حصل على خمس دفعات بين 2022 و2025، فيما استفاد مشروع «Walaa Touch» من ثلاث دفعات خلال الفترة من 2023 إلى 2025.

وتوضح هذه التجارب كيف يمكن للتمويل أن يواكب احتياجات المشروع في مراحل مختلفة، بدءًا من شراء المعدات وتوفير مستلزمات الإنتاج، وصولًا إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتطوير المنتجات وتوسيع قاعدة العملاء. كما تبرز أهمية إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بما يساعد صاحباتها على تطوير أنشطتهن وفق احتياجات كل مشروع.

وتعكس قصص المستفيدات مسارًا يبدأ من فكرة أو مهارة شخصية، ثم يتحول إلى مشروع قائم، قبل أن ينتقل إلى مرحلة التطوير والتوسع. وتؤكد هذه النماذج أهمية استمرار الأدوات التمويلية التي تتيح للمرأة البحرينية تأسيس مشروعها وتطويره، والاستفادة من موارد مالية تساعدها على تحويل مهاراتها وخبراتها إلى أنشطة اقتصادية قابلة للاستمرار والنمو.

«مالية الشورى» تبحث مشروع قانون تحديد نسب للبحرنة عند خصخصة الشركات



بحثت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى، برئاسة خالد المسقطي، مشروع قانون بتعديل المادة (4) من المرسوم بقانون بشأن سياسات وضوابط الخصخصة، المُعد بناءً على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب، وذلك بحضور عدنان عبدالوهاب إسحاق، الوكيل المساعد للسياسات المالية والميزانية، وعدد من المسؤولين بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.

وناقشت اللجنة مع المسؤولين بالوزارة مجموعة من الملاحظات والاستفسارات الواردة بشأن مضمون مشروع القانون، الذي يستهدف تعزيز فرص توظيف الكفاءات الوطنية في المشروعات التي تتم خصخصتها، من خلال النص على إلزام المتعاقد مع الحكومة بتوظيف البحرينيين بنسبة لا تقل عن 50% من إجمالي عدد العاملين في المشروع المراد تخصيصه، بما يسهم في دعم مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وتوفير فرص عمل لها.

وبحثت اللجنة خلال الاجتماع الأبعاد المالية والاقتصادية والتشغيلية المترتبة على مشروع القانون، ومدى ملاءمة النسبة المقترحة لطبيعة المشروعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، إلى جانب الاستفسار عن الآليات والضوابط التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف المشروع، مع مراعاة متطلبات الاستثمار والمرونة في تنفيذ عقود التخصيص، والاستماع إلى مرئيات الوزارة بشأن الملاحظات المثارة حول المشروع.

وأشاد خالد المسقطي، رئيس اللجنة، بما أبداه المسؤولون بوزارة المالية والاقتصاد الوطني من مناقشة موضوعية لمشروع القانون، وما قدموه من ردود وإيضاحات ومعلومات بشأن مختلف الجوانب المرتبطة به، مؤكدًا أن النقاش المباشر مع الجهات الحكومية المعنية يمثل ركيزة أساسية في دراسة مشروعات القوانين، والوقوف على انعكاساتها العملية والاقتصادية، بما يعين اللجنة على تكوين رؤية متكاملة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وأكد المسقطي حرص اللجنة على تكامل الجهود وتوحيد الرؤى مع الحكومة، وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك بشأن التشريعات المحالة والمنظورة أمام المجلس، بما يسهم في الوصول إلى رؤى وتوجهات متكاملة تراعي مختلف الأبعاد والاعتبارات المرتبطة بها، وتدعم تحقيق الأهداف المنشودة، مشيرًا إلى أن هذا النهج يرسخ تضافر الجهود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما يكفل أن تصدر التشريعات معبرة عن الأولويات الوطنية ومستجيبة لمتطلبات المرحلة، وبما يحقق المصلحة العليا للوطن والمواطن.



مدير معهد الإدارة العامة: تعزيز علاقات التعاون بين البحرين واليابان في مجالات العلوم الإدارية

استقبلت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة المدير العام لمعهد الإدارة العامة أوكاي آساكو سفيرة اليابان لدى مملكة البحرين.

وخلال اللقاء أشادت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة بالجهود التي بذلتها السفيرة اليابانية خلال فترة عملها في مملكة البحرين، وإسهاماتها في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين واليابان في مختلف المجالات، ولا سيما في مجالات العلوم الإدارية وبناء القدرات المؤسسية، متمنيةً لها دوام التوفيق والنجاح.

من جانبها، أعربت أوكاي آساكو سفيرة اليابان لدى مملكة البحرين عن شكرها وتقديرها للمدير العام لمعهد الإدارة العامة على ما لقيته من تعاون خلال فترة عملها في المملكة، مشيدةً بما يقدمه المعهد من برامج ومبادرات في تطوير العمل الإداري، متمنيةً لمملكة البحرين وشعبها دوام التقدم والازدهار.

وكالة البحرين للفضاء تشارك في ندوة أممية لمواجهة أزمة المياه العالمية



○ د. محمد العسيري

مع تزايد التحديات المرتبطة بندرة المياه وتغير المناخ والضغوط المتنامية على الموارد الطبيعية، تتجه الأنظار نحو علوم الفضاء باعتبارها رافدًا مهمًا لتطوير حلول مبتكرة ومستدامة لإدارة الموارد المائية. فمن خلال تقنيات الاستشعار عن بُعد وبيانات الأقمار الصناعية، بات بالإمكان رصد التغيرات في مصادر المياه، ومتابعة أنماطها، وتوفير معلومات دقيقة تدعم التخطيط واتخاذ القرارات.

وفي هذا السياق، شاركت وكالة البحرين للفضاء في ندوة دولية بعنوان «إرشاد فلسفة جديدة لإدارة المياه في زمن الأزمات المتفاقمة»، نظمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجالي المياه وعلوم الفضاء، لبحث سبل توظيف تكنولوجيا الفضاء وبيانات الأقمار الصناعية في تطوير حلول مبتكرة ومستدامة لإدارة الموارد المائية، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المرتبطة بها.

وأبرزت الندوة، التي حضرها نخبة من صناع القرار والخبراء، كيف أسهمت أكثر من 50 عامًا من الرصد المستمر للأرض في توفير سجل غير مسبوق للتغيرات التي شهدتها أنظمة المياه على مدى عقود، وعبر الحدود، وعلى نطاق عالمي. ولم يعد هذا السجل مجرد أرشيف علمي، بل أصبح أداة أساسية لدعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة في إدارة المياه والحوكمة. كما ناقشت الندوة سبل الاستفادة من بيانات الأقمار الصناعية في إدارة الموارد المائية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتحسين الاستجابة للكوارث المرتبطة بالمياه، مثل الفيضانات والجفاف.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور محمد إبراهيم العسيري، الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء، التزام مملكة البحرين بتوظيف علوم الفضاء في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، حيث قال: «إن أزمة المياه العالمية تتطلب حلولًا مبتكرة تتجاوز الأساليب التقليدية. في وكالة البحرين للفضاء، نؤمن بأن بيانات الأقمار الصناعية ليست مجرد معلومات، بل هي أداة تمكين لصناع القرار لاتخاذ خطوات استباقية. مشاركتنا في منصة الأمم المتحدة هذه تعكس التزامنا بالمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لمواجهة تحديات المياه، وتعزيز الدبلوماسية الفضائية التي تخدم البشرية جمعاء. نحن في البحرين نعمل على تحويل البيانات الفضائية إلى قرارات ملموسة تسهم في تحقيق الأمن المائي والاستدامة».

وزارة الداخلية تطور خدمة إصدار شهادة إثبات حالة الأضرار

في إطار الجهود الحكومية لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طورت إدارة المعلومات الجنائية بوزارة الداخلية خدمة إصدار شهادة إثبات حالة الأضرار، من خلال إتاحة تقديم الطلبات وإنجاز الإجراءات إلكترونياً، من دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد على المستفيدين.

وبموجب الخدمة المطوّرة أصبح بإمكان المستفيدين تقديم طلباتهم والحصول على الشهادة إلكترونياً عبر بوابة الحكومة الإلكترونية باستخدام المفتاح الإلكتروني، حيث تم تحويل إجراءات الخدمة إلى النظام الإلكتروني بنسبة 100%، وتقليل المستندات المطلوبة بنسبة 50%، إلى جانب تقليص مدة إنجاز المعاملة من نحو 7 أيام عمل إلى 5 أيام عمل.

وفي هذا السياق أكد اللواء عادل عبدالله أمين الوكيل المساعد للموارد البشرية رئيس فريق التطوير وتوحيد الإجراءات أن تطوير الخدمة يأتي في إطار الحرص على تبني الحلول الرقمية المبتكرة، وتبسيط الإجراءات وتسهيل حصول المستفيدين على الخدمات من دون الحاجة إلى مراجعة الفرع أو تقديم مستندات ورقية، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات وتعزيز تجربة المستفيدين.